مجلة العلوم الانسانية، ١٤٢٥/٢٠٠٤ هـ.ق، العدد ١١ (٤): ٥٥-٦٧

حكومة الشعب في آراء الشيخ محمد مهدي شمس الدين والدكتور مهدي الحائري اليزدي ومقارنتها بنموذج الديمقراطية التكاملية

محسن كديور[١]، على اكبر كمالي اردكاني[٢]

هناك ثلاثة تيارات في افكار العلماء السياسيين المعاصرين، التيار الاول هم العلماء الذين لم يعتقدوا بوظيفة خاصة للمؤمنين في الحالات العامة في زمن الغيبة ويحصرون دور الفقهاء في الشؤون التشريعية، والتيار الثاني هم الذين يعتقدون بولاية الفقيه، والتيار الثالث هم العلماء الذين يرفضون أي حق خاص للفقهاء في الحالات العامة ويعتقدون ان تحديد التكاليف في الحالات العامة قد فوضت للناس بمراعاة النظمة الدينية العامة. وان الشيخ محمد مهدي شمس الدين الفقيه اللبناني المعاصر الذي طرح فكرة (ولاية الامة على نفسها) والدكتور مهدي الحائري اليزدي الذي طرح نظرية (التوكيل المشاع للمالك الخاص) هما من اهم العلماء التابعين للتيار الثالث. فقد منحا في فكرتما حق السيادة بشكل كامل الى الشعب وقدّما انموذجاً من الحكومة الاسلامية يمكن التعبير عنه (الحكومة المنتخبة الاسلامية). من اهم المبادي المشهودة في هذا النموذج هي العدالة السياسية والحقوقية للشعب وإنكار الحقوق الخاصة للرجال والمسلمين والشيعة والفقهاء في الحالات العامة والمشاركة والرضي والقناعة العامة واصل استجواب الزعماء والنزعة القانونية، وهو انموذج يمكن مقارنته بأنموذج الديمقراطية التكاملية (روسو- ميل) احدى النماذج التسعة للديمقراطية المطروحة من قبل ديويد هلد.

الكلمات الرئيسية: الديمقراطية، افكار الشيعة السياسية، محمد مهدي شمس الدين، مهدي الحائري اليزدي، الديمقراطية التكاملية

١- مقدمة

ان الانظمة المبتنية على اساس اصول حكومة الشعب (الديمقراطية) بمختلف اشكالها هي اكثر الانظمة الموجودة رواجاً في العالم السياسي في عصرنا الحاظر ويبدوان حكومة الشعب أخذت اعتباراً خاصاً في العالم. فان اغلبية الحكومات في العالم تسعى لتقديم صورة من حكومة الشعب وتعتبر نفسها ديمقراطية. وإذا ما راجعنا تاريخ المباحث السياسية وعلماء الشيعة سنلاحظ ان التعرف على المباحث والمفاهيم الاساسية الحديثة ومن بينها

١- استاذ مساعد في قسم الفلسفة جامعة اعداد المدرسين (تربيت مدرس)

٢- طالب في دورة الدكتورا قسم العلوم السياسية جامعة اعداد المدرسين (تربيت مدرس)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

القانون والمساوات والحرية والشعب والاس والجمهورية وحكومة الشعب تعود الى الدورة (المشروطة). وان دخول مثل هذه المفاهيم والتطورات السياسية والاجتماعية الناتجة عن دخول المنتجات الحديثة ثم انتصار الثورة الاسلامية سببت الكثير من التغيرات والتطورات في افكار الشيعة السياسية في القرن العشرين. وكانت النتيجة من هذه التطورات تشكيل ثلاثة تيارات اساسية بين علماء السياسة المعاصرين الشيعة. التيار الاول هم العلماء الذين لم يعتقدوا بوظيفة خاصة للمؤمنين في المالات العامة في زمن الغيبة ويحصرون دور الفقهاء والعلماء في الشؤون التشريعية فقط، ومثل هؤلاء العلماء لم يتخذوا موقفاً خاصاً ازاء الدولة الحاكمة على المتمع لكنهم يطالبون بتنفيذ احكام الشريعة بواسطة المكلفين في الشؤون الشخصية (كديور ١٣٧٩: ١٤٩-١٥٥).

التيار الثاني هم الذين يعتقدون بحقوق خاصة للفقهاء في المالات العامة اي نظرية ولاية الفقيه. من اهم العوامل التي تؤدي الى اختلاف الراي بين انصار هذا التيار هو اطار صلاحيات الولي الفقيه في زمن الغيبة.

(كديور، ١٣٧٦: ٣٣-٤١) والتيار الثالث هم العلماء الذين يرفضون أي حق خاص للفقهاء في الملات العامة ويعتقدون ان تحديد التكاليف في المالات العامة قد فوضت للناس بمراعاة الانظمة الدينية العامة. وان الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٣١٣-١٣٧٩) الفقيه اللبناني المعاصر الذي طرح فكرة (ولاية الامة على نفسها) والدكتور مهدي الحائري اليزدي (١٣٠٢-١٣٧٨) العالم الايراني. الذي طرح نظرية (التوكيل المشاع للمالك الخاص) هما من اهم العلماء التابعين للتيار الثالث. فقد منحا في فكرتما حق السلطة بشكل كامل الى الشعب وقدّما انموذجاً من الحكومة الاسلامية يمكن التعبير عنه (الحكومة المنتخبة الاسلامية). (نفس المصدر، ١٥٩). وان تقديم هذا الانموذج الذي يبتنى على تفويض كامل حقوق الحكم الى الشعب، وتبديل رابطة الولاية الى التوكيل بين الشعب والزعماء، ربما سيخلق تطوراً اساسياً في مجال تلاؤم الحكومة الاسلامية مع المبادي الخاصة ببعض النماذج للانظمة الديمقراطية. ولا ننسى ان الانظمة الديمقراطية منذ عصرها الكلاسيكي وحتى الآن قد خضعت لتطورات عديدة وجاءت نماذج عديدة منها. وان مبادي عملنا في هذه المقالة هي النماذج التسعة المقدمة من قبل ديويد هلد في كتاب (نماذج الديمقراطية). وان اسئلتنا الرئيسية في هذه المقالة هي:

١- ما هي تكوينات الحكومة الاسلامية المنتخبة في آراء الشيخ شمس الدين والدكتور الحائري اليزدي؟

٢- بأي النماذج الديمقراطية يمكننا ان نقارن نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة)؟

للاجابة على هذين السؤالين نطرح الفرضيتين التاليتين:

١- مساوات البشر من الناحيتين السياسية والحقوقية، وحكومية الشعب والمشاركة والقبول العام والترعة القانونية هي من اهم تكوينات الحكومة الاسلامية المنتخبة في آراء الشيخ شمس الدين والدكتور الحائري.

٢- من الممكن مقارنة النموذج المقترح (الحكومة الاسلامية المنتخبة) بنموذج (الديمقراطية التكاملية) (روسو-ميل).

٢- تطورات حكومة الشعب ونماذجها

قبل ان ندخل المبحث الاصلي من الضروري ان نشير الى تطورات حكومة الشعب ونماذجها. وان النظر الى تاريخ ظهور مفاهيم وفكرة الديمقراطية في الافكار السياسية، يدل على ان هذه المفاهيم انما هي عبارات يونانية كسائر مصطلحات علم السياسة، وان اول نموذج من انظمة حكومة الشعب ظهرت في الاغريق قبل خمسة وعشرون قرناً. (دال، ١٣٧٩: ١٤) مع ذلك فقد خضعت مثل هذه المفاهيم لتطورات عديدة في العصر الحديث. وفي الحقيقة ان التطور في معنى العناصر الداخلة في حكومة الشعب اي الشعب وكيفية مشاركته في الشؤون واتخاذ القرارات السياسية والمالات القابلة للمشاركة وغير ذلك قد سببت الصعوبة لتقديم تعريف شامل عن حكومة الشعب. فعلى اية حال حاول الباحثون ان يقوموا بتقسيم الانظمة

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

الديمقراطية الموجودة بكـل دورة علـى اسـاس آرائهـم ومعتقداتم ومعاييرهم الخاصة من حيث النوعية والنموذج.

من جملة الباحثين الذى قدموا آثار عديدة في هـذا المال هو العالم ديويد هلد الذي قام. بمطالعـة تحـولات الافكار السياسية منذ الاغريق حتى عصرنا الحاظر وقـدم تسعة نماذج عامة عن الديمقراطية. وقـد صـرح بـان استخدام نماذج في دراسة حكومة الشعب انما هو تفـسير للسنن والافكار السياسية المختلفة التي يرافقهـا نزعـة التقليل. من الممكن تلخيص النماذج المطروحة من قبـل هلد في كتاب (نماذج الديمقراطية) في الجدول رقم ١ مع الظروف والخصائص الرئيسية.

٣- دراسة الآراء السياسية للشيخ محمد مهدي شمس‌الدين

الشيخ شمس الدين فقيه لبناني معاصر ومن المتواجدين في الميادين السياسية والاجتماعية (فـرح موسـى، ١٩٩٣: ٣٠-٣٤) قدم آثار عديدة في مختلـف مجـالات الفقـه والاصول وتاريخ الاسلام والمسائل الـسياسية. واذا مـا القينا نظرة على آثار شمس الدين السياسية سنرى ان هذه الآثار قد جائت رداً على اهم المسائل والمشاكل التي يعاني منها المسلمون في العصر الحاضر. ومن مـساعي الـشيخ شمس الدين في هذا المال تحليل ونقد افكـار الدنيويـة (سكولاريسم) (شمس الدين،١٩٨٢) نقد افكار ماركس والكابيتاليسم (نفس المصدر، ١٩٨٦)، اثبات اهلية المرأة لتولي السلطة في العصر الحاضر (نفس المـصدر، ١٩٩٦) اقتراح لأنشاء دولة جديدة على اسـاس الديمقراطيـة في المتمع اللبناني بدلاً من النظام القبلي (نفـس المـصدر، ١٩٩٧) ومنع الحركات السياسية الاسلامية من استخدام العنف والسلاح (نفس المصدر، ٢٠٠١). مع ذلك فـان المحور الاصلي لنظريات شمس الدين السياسية هو دراسـة الحكومة الاسلامية. وانه بنشره كتاب (نظـام الحكـم والادارة في الاسلام) (نفس المـصدر، ١٩٥٥) في عـام ١٣٧٤ هـ.ق (١٩٩٥ م) يعد من زعمـاء المتقـدمين بدراسة الحكومة الاسلامية بين علماء الشيعة المعاصرين.

وبعد حوالي ثلاثة عقود قام بتحديد الكتاب السابق وقدّم كتاب (المتمع السياسي والاسلامي، المبـادي الفقيهيـة والتاريخية) (نفس المصدر، ١٩٩٢) وبذلك أكمل دراساته حول ابعاد الحكم في الاسلام.. ومن وجهة نظـره فـان تعدد آيات القران الكريم وسـنة النبـى (ص) والائمـة الطاهرين (ع) وطبيعة الاحكام الاسلامية غـير القابلـة للتجزئة وضرورة تنفيذ احكام الشريعة الاسلامية حتى يوم القيامة، تدل جميعها على لزوم تشكيل حكومة اسـلامية (نفـس المـصدر، ١٩٩٥: ٢٧-٣٥ و١٩٩٢: ١٦٦-١٧٧) مع ذلك فان الطوائف الاسـلامية منـذ ظهـور الاسلام وحتى عصرنا الحاظر اختلفت حـول الـشكل المطلوب للحكومة الاسلامية. ومن وجهة نظر شمس الدين فان التصميم المطلوب للحكومة الاسلامية يجب ان يبتعد قدر الامكان عن (مبادئ الفقه والكلام الطوائفية) كي لا تتكرر النزاعات السابقة حول شرعية الدولة. وفي هـذا المال يجب عل علماء الشيعة والسنة ان يقوموا بالاجتهاد لتجديد الآراء والاستنباطات الفقهية القديميـة. (نفـس المصدر، ١٩٩٥: ٤١٤-٤١٩). ولا يرى شمس الـدين الادلة المطروحة من قبل مؤيدي نظرية (ولايـة الفقيـه) مقنعة للبرهنة على ولاية الفقيه في المالات العامة في زمن الغيبة. (نفس المصدر، ٤١٧). فقدم نظرية (ولاية الامة على نفسها) وحاول ازالة ازمة الشرعية في الـدول الاسـلامية للعصر الحاضر. وطبقاً لهذه النظرية فان شـرعية الحكومـة الاسلامية في زمن الغيبة تعود لرأي الـشعب او المـواطنين وتحدد عن طريق الانتخابات وعلى مختلف المستويات. (نفس المصدر، ابريل ١٩٩٧: ١٢-١٦) بالاضافة الى ذلك فـان اهم معيار لاتخاذ القرار في الشؤون العامة للمسلمين هو اصل الشورى وان حكومة اي حاكم غير معصوم، ستكون غير شرعية اذا لم تسدد من قبل الـشورى (نفـس المـصدر، ١٩٩٢: ٩٢). اذا ما قمنا بدراسة المكونـات الاساسـية لحكومة الشعب في آراء شمس الدين سنرى انه بذل قصارى جهده لأحقاق مثل هذه المكونات. وان اهم خطوة خطاها في هذا المال هي اعطاء الحاكمية وحق تحديد مصير الشعب

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

السياسي الذي ثم بتقديم نظرية (ولاية الامة على نفـسها). وقد تقبّل شمس الدين موضوع المنطقة والاقليم لكل دولة او مفهوم (الحكومة الوطنية) وخطى بذلك خطـوة جديـدة لقبول موضوع السيادة الوطنية. (نفس المصدر، ٨٤) وهذا ما يفوض الشعب كافة الصلاحيات لاتخاذ القرار في المسائل والمشاكل الخاصة به. وبذل شمس الدين قصارى جهده لبث الاجتهاد والتجديد في النصوص الفقيهة وذلك لإزالة الموانع الموجودة في طريق العدالة السياسية والحقوقية والقانونيـة في التمع ومن جملة ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة (نفس المصدر، ١٩٩٦: ١١-٣٦) والمسلمين وغير المسلمين (نفس المصدر، ١٩٩٥: ٤٩٠-٥٠٤) وصار ذلك اساساً لمراعـاة اهم اصول الديمقراطية في العـصر الحاضـر اي المـساواة السياسية والقانونية بين افراد التمع. ومن وجهة نظر شمس الدين فان الانتخابات الحرة والشعبية اهم معيار للمـشاركة وقبول الشعب في الحكومة الاسلامية. بالاضافة الى ذلك فان شرعية اي حكومة منوطة برضى المواطنين وقبولهم. (نفـس المصدر، ابريل ١٩٩٧: ١١-١٢) ومن وجهة نظره فـان هناك في الاسلام انواع الحقوق والحريات السياسية للـشعب لانه بناءاً على اصل ولاية الانسان على نفـسه لا يحـق لأي انسان ان يحصر حريات انسان آخر. (نفس المصدر، ١٩٩٩: ٢٢٧). وقد صرح بان حكومة الدكتاتورية هـي حكومـة الطاغوت وحكومة مرفوضة. (نفس المـصدر،١٩٩٢: ٩٧) ومع ذلك فانه يذكرنا بان انواع الحريات الاساسـية وغـير السياسية في التمع الاسلامي محـصورة بالانظمـة الدينيـة والاحكام الخلقية. وفي الحقيقة لا يمكن ان نتوقع ان الحرية في التمع الاسلامي هي نفس الحرية التي تتخـذها التمعـات التحررية والليبرالية. وعلى العموم فان مقارنة نظريـة شمـس الدين بنظريات المعاصرين من فقهاء الشيعة حول الحكومـة الاسلامية تدل على ان نظريته قد خطت خطوات كبيرة نحو حكومة الشعب. وإذا ما قارنّا نظرية شمس الـدين بـسائر النظريات المبنية على اساس الشرعية الالهية - الشعبية سنرى ان هذه النظرية قد لاحظت العديد من الحقوق السياسية للشعب وجزّأت القوات ولم تمنح الفقيه اي حق تنفيذي نـاتج عـن فقهه. (كديور ١٣٧٦: ١١٩-١٢٦).

جدول ١ النماذج التسعة لحكومة الشعب المطروحة من ديويد هلد

مسلسل	النموذج	الاصل التوجيهي	بعض الخصائص الاصلية	بعض الظروف العامة
١	الديمقراطية الكلاسيكية (الاغريق)	تمتع المواطنون بالعدالة السياسية والحكومة والانقياد بحرية وعلى التوالي	- مشاركة الشعب بصورة مباشرة في التقنين والقضاء - الاستفادة من الانتخابات المبشارة والقرعة والتغيير لقبول المناصب. - قبول المناصب قصيرة الاجل	- المدينة- الدول الصغرى - اقتصاد الاستعباد - المحدوية في عدد المواطنين
٢	ديمقراطية الحماية جرمى بنتام- جيمزميل (النصف الاول من القرن ١٩)	يطالب المواطنون بحماية الزعماء وحمايتهم للثقة بان الزعماء وراء مصالحهم	- حكومة الشعب- اصل التوكيل - انتخابات منظمة بتصويت خفي- اصل استجواب الزعماء	- مجتمع مدني مستقل ذاتياً - ملكية خاصة لوسائل الانتاج - اقتصاد اسواق بالمنافسة - رئاسة الاب في الاسرة
٣	ديمقراطية تكاملية - جان جاك روسو- - جان استوارت ميل (النصف الثاني قرن ١٩)	المشاركة في الحياة السياسية لالحماية المصالح الفردية فحسب بل لايجاد مواطنين ملتزمين ومتطورين	حكومة الشعب وحق التصويت العام تفكيك القوى- ضمان ارتقاء الحق الفردي وخاصة حرية الفكر والبيان تجزئة البرلمان عن بيروقراطية الحكومة- مشاركة المواطنين في مختلف اجزاء الحكومة	- مجتمع مدني مستقل وعدم تدخل الحكومة قدر الامكان- اقتصاد الاسواق على اساس المنافسة-ملكية خاصة لوسائل الانتاج- حرية سياسية للنساء وتقسيم اعمال المنزل بشكل تقليدي-حكومات وطنية وعلاقات دولية موسعة

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

٤	ديمقراطية مباشرة ونهاية السياسة-ماركس وانجلس(النصف الثاني قرن ١٩)	نهاية الاستعمار والعدالة السياسية والاقتصادية_ لازمان للحرية والتكامل الكلي. العدالة بمعنى ان كل شخص ياخذ حسب طاقته.	- تنظيم الاعمال بواسطة الكوميون- خضوع الموظفين الحكوميين للانتخابات الدورية- تدوير الشؤون العامة بشكل جماعي- تشكيل جيش الامة.	- اتحاد العمال- فشل البور جوازية-انهاء امتياز الطبقات- إلغاء الملكية الخاصة- حذف الاسواق والمبادلات والمال- إنهاء تقسيم العمل الاجتماعي
٥	ديمقراطية العلماء بالمنافسة-ماكس وبر- جوزف شومبتر- اواسط القرن ٢٠)	اسلوب خاص لانتخاب العلماء السياسيين المحنكين والقادرين على ادارة الامور والتقنيين	حكومة برلمانية وسلطة تنفيذية قوية- منافسات بين الاحزاب والمشرحين السياسيين- حكومة السياسة الحزبية على البرلمان- مركزية القيادة السياسية - بيروقراطية مستقلة ومتعلمة	مجتمع صناعي- تصميم مقطع للمقابلة الاجتماعية والسياسية- وجود ثقافة سياسية تطيق اختلاف العقائد- ايجاد طبقة اختصاصية فنية ومدراء محنكين- منافسات بين الحكومات للوصول الى السلطة في النظام الدولي.
٦	الانقياد الى الكثرة رابرت دال- ترومن (النصف الثاني قرن ٢٠)	محافظة الحكومة بواسطة اقليات وضمان الحرية السياسية- موانع مقابل نمو التشكلات القوية- الدولة غير مسؤولة.	حقوق المواطنين ومنها التصويت بصورت واحد وحرية البيان- نظام السيطرة على القوات الثلاثة والبيروقراطية الادارية- نظام انتخابات تنافسي بين حزبين على الاقل- انظمة قانونية ذات ثقافة سياسية منوعة	مجتمعات عديدة في المجتمع تشترك في السلطة وتتبادلها- توازن بين المواطنين النشطين وغير النشطين للمحافظة على الاتزان السياسي- توزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية - مشاركة غير متوازنة في السياسة.
٧	ديمقراطية حقوقية- هايك- نوزيك- النصف الثاني قرن ٢٠	اصل الاغلبية للمحافظة على الافراد مقابل الحكومة المستبدة فانه اسلوب مؤثر ومطلوب للمحافظة على الحرية- حكومة الاغلبية يجب ان تحدد من قبل حكومة القانون لتقوم بالعمل بشكل متعادل.	دولة مشروطة مع تجزئة القوات بشكل دقيق- حاكمية القانون- ادنى درجة من تدخل الحكومة في المجتمع المدني والحياة الخاصة- اعلى درجة لميدان العمل المجتمع الاسواق الحرة	قيادة سياسية محنكة في اطار الاصول الليبرالية- ادنى درجة لقواعد البروقراطية- محدودية دور المنوعات المتكافئة في الارباح- تقليل التهديد للتروع الى الاغلبية.
٨	ديمقراطية المشاركة- بولانزاس-مكفرسون- بيتمن (النصف الثاني للقرن العشرين)	الحقوق المتساوية لتكامل النفس تتوفر في مجتمع مشترك فقط، المجتمع الذي يربي شعور الفائدة السياسية ويعزز الانتباه الى المواضع الجماعية ويساعد على ايجاد مواطنين اذكياء.	مشاركة المواطنين بشكل مباشر في تنظيم المؤسسات الاصلية للمجتمع ومنها محلات العمل والاجتماعات المحلية- تجديد نظام حزبي حيث يكون المسؤول الحزبي مسؤولاً امام الاعضاء- نشاط احزاب المشاركة في اطار برلمان اوكونغرس.	تحسين المصادر الضعيفة للعديد من المنوعات الاجتماعية عن طريق التوزيع الثانوي للمصادر المادية- تقليل القدرة البروقراطية غيرالمسؤولة في الحياة العامة والخاصة- وجود نظام معلوماتي مفتوح- اعادة النظر بشأن مراقبة الاطفال حيث تتاح فرصة المشاركة للمراة.
٩	استقلال ذاتي مباشر ديويد هلد العقود الاخيرة للقرن ٢٠	يجب ان يتساوى الاشخاص في تحديد ظروف حياتهم، اي تتساوى حقوقهم في تحديد الاطار الذي يتيح لهم الفرص، ما لم يستخدموا هذا الاطار لنفي حقوق الآخرين.	تقديس اصل الاستقلال الذاتى في الدستور واعلان الحقوق- بناء برلماني اوكونغرس على اساس مجلسين- تنويع الاسر والمصادر المعلوماتية والمؤسسات الثقافية والجميعات الاستهلاكية وغيرها- نظام حزبي تنافسي- انواع الوكالات الخاصة للحث على الابداع والتنويع	توصل الى المعلومات بحرية- تحديد اولويات للاستثمارات العامة الى اقل حد ممكن بواسطة الحكومة- تقليل مراكز القدرة غير المسؤولة في الحياة العامة والخاصة- المحافظة على اطار لإستقبال خبرات ذات شكل منظم- مسؤولية جماعية في الشؤون الدنيوية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

٤- دراسة افكار الدكتور مهدي الحائريالبزدي، السياسية

الدكتور الحائري من العلماء المعاصرين الـذين نجحـوا في التسلط النسبي في مجالي الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية (لاجوردي ١٣٨٠، صص ١١-٢٢) واذا ما القينا نظـرة على مؤلفاته ومنها (العلم الكلي او فلسفة ما بعد الطبيعـة) و(بحوث العقل النظري) (مبادئ الفلسفة التطبيقية) و(هـرم الكون) و(بحوث عملية للعقل) (فلسفة الاخلاق) (رضوي ١٣٧٩: ١٥٧-١٦٧) سنرى ان غالبيتها تـدور حـول مباحث الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية ومقارنتها.

وفي هذا المال نرى كتاب (الحكمـة والحكومـة) (حائرى، ١٩٩٥) هو المؤلف الوحيد للـدكتور الحـائري الذي يدور حول الفلسفة السياسية. وبذلك نرى ان نظـرة الدكتور الحائري للسياسة وافكاره السياسية هي نظرة فلسفية مع انه استخدم الكثير من الافكار والنظريات الفقهة واصول فقه الشيعة. واذا ما القينا نظرة علـى كتـاب (الحكمـة والحكومة) سنشاهد ان حائرى قدم نظريات وافكار بديعة في مجال الفلسفة السياسية للمسلمين وخاصة الشيعة. ومـن جملة افكار الحائري عند تحليله موضوع الحكومة هو اختيار صفة البديع للحكومة التي استخرجت من الحكمة (نفـس المصدر،٥٤-٦٢) وذلك بمعنى اعتبار الحكومة شيئاً طبيعياً وتجريبياً، وعدم تصنيفها في قائمة الاحكام الاهلية (نفـس المصدر،٦٣-٦٥) مع ذلك فان اهم ما قام به الحـائري في كتابه هو طرح النظرية الابتكارية اي (التوكيـل المـشاع للمالك الخاص) في مجال منشأ الشرعية للحكومة الاسلامية (كديور ١٣٧٦: ١٧٥-١٨٦) وطبقاً لهذه النظرية يقـوم الشعب بتأسيس حكومة بالاسـتناد للقـانون الانـساني والاسلامي لملكيتهم المشاعة لبيئتـهم الطبيعيـة (الحـائرى ١٩٩٥: ١٠٦-١٠٨) وبذلك فان منشأ الشرعية للحكومة الالهية سيكون شعبياً وان استمرار شرعية كل حكومة منوط برضى مواطنيها في المتمع. وذلك بمعنى الضمان لحكومـة الشعب وتحديد مصيرهم السياسي بانفسهم. ومن وجهة نظر الحائري فان علاقة الشعب بالزعماء تكون كعلاقة المالـك المشاع ووكيله ومثله وهذا ما يعني تغيير العلاقة بين الشعب والزعماء من الولاية الى الوكالة وان له العديد من العواقـب الخاصة ومنها ان رضى الشعب عن الزعماء هـو شـرط لاستمرار الحكومة. (نفـس المـصدر،١٢١). ولم يعتقـد الحائري بنظرية الولاية السياسية للفقهاء في مجال الـشؤون العامة والسياسية ويقول بان الفقهاء لا يتميزوا سياسياً عـن سائر الناس (نفس المصدر، ١٧٧-٢١٤) بل يتعدي ذلـك ويذهب الى فصل النبوة والامامة عن امر الخلافة والحكومة وان منشأ شرعية حكومة النبي الاكرم(ص) وخلافة الامـام علي (ع) هي رضى الشعب وقبوله. (نفس المصدر، ١٣٥-١٤٥) واذا ما قمنا بمقارنة نظرية الحائري مع سائر علمـاء الشيعة المعاصرين حول الحكومة وخاصةً في مجال شـرعية الحكومة، سنرى ان الحائري قد خطى خطوة كـبيرة نحـو حكومة الشعب كما خطى شمس الدين في هذا المال. ولا توجد في آراء الحائري اية امتيازات للفقهـاء في الـشؤون السياسية وان كافة الشؤون الخاصة بالحكومة تتعلق بالشعب لوحده. (كديور ١٣٧٦: ١٨٣-١٨٦). وعنـد فحـصنا للمكونات الاساسية لحكومة الشعب في آراء الحائرى نرى انه لم يتحدث بصراحة عن بعض المكونات لكنه يحاول تبرير الحريات السياسية والعدالة السياسية والحقـوق للانـسان وسيادة الشعب ومشاركة الاشخاص في تحديد مـصيرهم وحق التقنين لهم بالنظر الى نظرية الملكية المشاعة. ومن وجهة نظر الحائري فان الحريات السياسية في الاسـلام متجـذرة ومبتنية على اصول علم الانسان الاسلامي كأصل خلافـة الانسان في الارض. واما مباحث الحريـات الـسياسية في المتمعات الديمقراطية الحالية فانا تبرر على اساس القـانون والعقود الاجتماعية، وبذلك فان الحريـات الـسياسية في الاسلام تكون ذاتية ومقاومة. (الحـائرى، ١٩٩٥: ١٦١-١٦٣) ويعلل الحائري العدالة السياسية والحقوقية للانـسان على اساس القانون الانساني والاسلامي اي (الناس مسلطون على اموالهم) لان حق الملكية للشعب من رجاله ونـسائه والمسلمين وغير المسلمين يجب ان يكرم بصورة مـساوية (نفس المصدر، ١٠٨-١١٤) ويعتبر الحـائري مـشاركة الافراد في تحديد مصيرهم السياسي والتقنين من الحقـوق المؤكدة لكل مواطن في البلاد وان الـمشارع قـد فـوض المواطنين في المسائل الخاصة بـشؤونم العامـة وحيـاتم

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

الاجتماعية ليقوموا بادارة شؤون مجتمعهم وفقاً لمصالحهم وظروفهم الاجتماعية. (نفس المصدر، ١١٩-١٣٤).

٥- اصول ومبادئ الحكومة الاسلامية المنتخبة

بعد التعرف على آراء وافكار شمس الدين والحائري السياسية، وبغض النظر عن الاختلافات الجزئية بين افكارهما وبدون التطرق الى التفاصيل، بإمكاننا ان نجزء الاصول ومبادئ نموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة كما يلي:

١- شرعية الحكومة الاسلامية، شرعية الهية- شعبية، ويعني ذلك ان شرعية الحكومة لا تكون كاملة من دون آراء الشعب او تصويتهم.

٢- فوض الى الشعب تدبير شؤونم السياسية وبإمكانم تعديل واصلاح الشؤون الاجتماعية وفقاً لمصالحهم التي يحددونا في مختلف الظروف الزمنية والمكانية.

٣- يجب مراعاة الاحكام الشرعية الثابتة في الحكومة الاسلامية المنتخبة، وفي الاحكام المتغيرة يجب القيام بالعمل بمراعاة مصالح المواطنين.

٤- ادارة شؤون التمع امر عقلاني فيجب الاستفادة من التجارب البشرية في هذا الال.

٥- ان شكل الحكومة الاسلامية يحدد بالشورى اي ان مقدرات الشعب السياسية تحدد بالاستفتاء العام (واصوات الاغلبية عند عدم الاتفاق). ويتم تعيين رئيس الحكومة من قبل الشعب.

٦- اسلامية الحكومة بمعنى اسلامية قوانينها وعدم تعارضها مع اصول الاسلام الاساسية.

٧- ليس للفقهاء ولاية سياسية ومهمتهم استخراج الاحكام الثابتة الشرعية والقضاء والارشاد الديني والدعوة الى الخير.

٨- توجد في الحكومة المنتخبة الاسلامية، انواع الحريات السياسية وغير السياسية للشعب حيث لا تتعارض مع الاحكام الثابتة الشرعية.

٩- في الحكومة المنتخبة الاسلامية يتساوى جميع الافراد امام القانون ولا يختلف الرجال عن النساء والمسلمين عن غير المسلمين والشيعة عن السنة.

١٠- يتم قبول السيادة الوطنية او سيادة الشعب على مصيرهم السياسي بصورة تامة.

١١- من الضروري مشاركة المواطنين في البلدان الاسلامية في الانتخابات لتعيين نوابم واعلان رضاهم عن الحكومة الاسلامية.

١٢- اهم مصدر للتقنين في الحكومة المنتخبة الاسلامية هو الشرع الاسلامي، وان العلماء المسلمين يستخدمون اصل الاجتهاد لتطبيق الاحكام الشرعية بالقوانين والمسائل اليومية.

ونظراً لتلك الاصول العامة، بأمكاننا ان نصنف اوصاف نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة) في الجدول رقم ٢.

جدول ٢ اوصاف نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة)

الدورة التقريبية	العقود الاخيرة للقرن العشرين
الاصل التوجيهي	الحكومة والسيادة مفوضة بشكل تام الى الشعب نفسه. من الضروري مراعاة الاصول الثابتة للشريعة الاسلامية بأي حال من الاحوال.
الخصائص الاصلية	- سيادة الشعب مع حق التصويت العام اصل الاستجواب للزعماء - تجزئة القوى، المساواة امام القانون، انتخاب منظم وتصويت غير علني -عدم وجود حقوق خاصة للفقهاء والمسلمين والشيعة والرجال
الظروف العامة	- مجتمع مدني بحالة القوة والتوسيع - اقتصاد اسواق حرة وحدود خاصة- نظام حكومة وطنية - ملكية خاصة لوسائل الانتاج- جهود لتحرر المراة السياسي بصورة تامة. -عدم وجود احزاب قائمة ومستقلة وعامة عدم اختبار انظمة الدمقراطية الليبرالية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

٦- مقارنة الظروف العامة لنماذج هلد والتمعات الاسلامية

بعد التعرف على نموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة سنقارن هذا النموذج بأحدى نماذج هلد. بلا شك فان النماذج الوحيدة التي يمكن مقارنتها بنموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة هي التي لا تتعارض ظروفها العامة كلياً بالظروف العامة للمجتمعات الاسلامية، لان البحوث تدل على عدم امكان وجود الخصائص الاصلية مالم تحقق الظروف العامة بأي نموذج من نماذج الديمقراطية. وبغية ذلك ونظراً للنقاط المشتركة الاساسية في الظروف العامة لبعض النماذج التي طرحها هلد يمكننا ان نقسم النماذج الى اربعة اجزاء: ١- نموذج الديمقراطية الكلاسيكية: لا توجد الظروف العامة بذا النموذج في اي مجتمع من مجتمعات العصر الحاضر من جملة ذلك وجود حكومة في المدن الصغيرة، واقتصاد مؤسس على اساس الاستعباد والمشاركة المباشرة في ادارة شؤون التمع، فيمكننا ان نغض النظر عن ذلك. ٢- نماذج الديمقراطية الليبرالية (تاييدي- تكاملي): لا تتعارض الظروف العامة لهذين النموذجين كالتمع المدني المستقل والملكية الخاصة على وسائل الانتاج وغير ذلك، مع الظروف العامة للمجتمعات الاسلامية. وفي الحقيقة ان العديد من تلك الظروف توجد في التمعات الاسلامية الحالية او لم توجد امكانية تحققها خارج الفكر. ٣- نموذج الديمقراطية المباشرة: طبقاً لتعريف هلد يتكون هذا النموذج طبقاً لنظريات ماركس وانجلس في التمعات التي تتكون فيها طبقة العمال بمعناها الماركسي، وبعد فشل البورجوازية وناية الاستعباد تتحقق الارضية للعدالة السياسية والاقتصادية لجميع افراد الشعب. دون شك ان الظروف العامة لهذا النموذج لم توجد في اى مجتمع من التمعات الاسلامية وان امكانية ايجادها ضعيفة للغاية. ٤- نماذج الديمقراطية المعاصرة: طبقاً للدراسات التي قام با هلد فان اهم الظروف العامة لهذا النموذج والتي لم توجد الكثير منها في التمعات الاسلامية الحالية، هي وجود مجتمع صناعي والتنمية الشاملة والثقافة السياسية المتعاطفة والنظام المعلوماتي المفتوح والاهم من ذلك تجارب وخبرات الانظمة الديمقراطية الليبرالية. فمن بين النماذج المطروحة من قبل هلد، نلاحظ ان الظروف العامة لنموذجي الديمقراطية التاييدية والديمقراطية التكاملية، تتلائم مع ظروف التمعات الاسلامية الحالية. (جدول رقم ٣) ومن بين هذين النموذجين فان نموذج الديمقراطية التكاملية يتلائم مع آراء العلماء المسلمين لاشتماله على جوانب اخلاقية ومثالية (هلد، ١٣٦٩: ١١٤).

جدول ٣ الظروف العامة لنماذج هلد الديمقراطية ومقارنتها بظروف التمعات الاسلامية الحالية.

النموذج	الظروف العامة	التلاؤم بظروف التمعات الاسلامية الحالية العامة
ديمقراطية كلاسيكية	- حكومة في المدن الصغيرة- اوقات حرة للمواطنين لوجود اقتصاد الاستعباد- قلة التكاثر السكاني- مشاركة مباشرة للمواطنين في ادارة شؤون التمع	لا يوجد
ديمقراطية ليبرالية	- مجتمع مدني مستقل ذاتياً- ملكية خاصة لوسائل الانتاج- اقتصاد اسواق بالمنافسة نظام حكومات وطنية رئاسة الاب في الاسرة- جهود للتحرر السياسي للمراة بالمحافظة على تقسيم الاعمال المترلية التقليدية	يوجد (في غالبيتها)
ديمقراطية مباشرة	الوحدة بين طبقات العمال- فشل البورجوازية- انماء امتياز الطبقات- إلغاء الملكية الخاصة- حذف الاسواق والمبادلات والمال.	لا يوجد
نماذج	مجتمع صناعي- ثقافة سياسية تطيق اختلاف العقائد	لا يوجد (في غالبيتها)
الديمقراطية المعاصرة	توزيع السلطة الاجتماعية والاقتصادية- تقليل القواعد البيروقراطية الى اقل حد ممكن- وجود نظام معلوماتي مفتوح والتوصل الى المعلومات بحرية- مسؤولية جماعية في الشؤون الدنيوية.	

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

٧- مقارنة تطبيقية بين نموذج الديمقراطية التكاملية ونموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة

حيث ان التركيز الاساسي في اساليب المقارنة يرتكز على تحصيل نقاط الاشتراك بين ظاهرتين او عدة ظواهر، للقيام بالمقارنة التطبيقية بين النموذجين المذكورين سنقدم نقاط التشابه في اجزائها:

١- نقاط الاشتراك في مجال الظهور: كما صرح هلد حول اسباب ظهور نموذج الديمقراطية التكاملية، فقد ظهرت الى حد ما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثمرة آراء وجهاد العلماء التحرريين الذين جاهدوا منذ القرن السابع عشر لتحرير الشعب واقامة العدالة السياسية. وفي هذه الدورة كانت نتائج الاحداث الهامة كالاستقلال الامريكي والثورة الفرنسية، السبب الرئيسي لاول مرة لقبول العدالة السياسية بين البشر ووجوب استجواب الزعماء إزاء رعيتهم ووجوب اقامة انتخابات دورية وانشاء منظمات محافظة لحكومة الشعب. وفي تلك الدورة ولاول مرة تكوّنت مجموعات نشطة للمناضلة والجهاد للمحافظة على حقوق النساء والعمال. والنتيجة العامة لتلك المساعي هي تشكيل اول نموذج لحكومة الشعب الليبرالية. (نفس المصدر،١١٧-١١٩) وان تلك الظروف تكونت إثر التطورات الداخلية وبوساطة شعوب تلك المجتمعات ولم توجد هناك عوامل خارجية مساعدة. وبخصوص ظهور اول نماذج حكومة الشعب في المجتمعات الاسلامية ومنها نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة) يجب القول انه بعد تعرف العلماء والمثقفين المسلمين على تطورات العالم الحديث منذ اواخر القرن التاسع عشر، ودخول المنجزات الحديثة الى المجتمعات الاسلامية في هذه الدورة وظهور الحركات والثورات المختلفة من قبل الاصلاحيين في تلك الدول، وبالتالي خبرة تاسيس اول حكومة اسلامية ذات انظمة سياسية حديثة في ايران، ظهرت ولأول مرة ثورات جادة لتثبيت العدالة السياسية بين افراد المجتمع ولزوم استجواب الزعماء امام رعيتهم ولزوم اقامة انتخابات دورية حرة وايجاد منظمات محافظة لسيادة الشعب في المجتمعات الاسلامية. (رجائى،١٣٨١: ٦٧-١٠٤ وسيسك، ١٣٨٠: ٥٥-٨١) وفي هذا المال وخلافاً لاوضاع القرن التاسع عشر فان هناك عوامل مساعدة خارجية كالمجتمعات والمنظمات التي تدعم حقوق الانسان وحقوق الاقليات، وانواع المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية والدول الديمقراطية الغربية، وجميعها تحث على ايجاد الديمقراطية في المجتمعات الاسلامية. بالاضافة الى ذلك لا يمكننا ان نغض النظر عن التاثيرات الناتجة عن تطور مجالات الاتصالات بالاقمار الاصطناعية وزيادة قنوات الراديو والتلفزيون والصحف والكمبيوتر ووسائل الاعلام الاخرى وغير ذلك والتي تنتج عن جريان العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. فنرى حالياً في المجتمعات الاسلامية مجموعات تدافع عن حقوق الانسان وحقوق المرأة وحقوق العمال. وبذلك مع العلم بوجود اختلافات جادة يمكننا ان نجد الكثير من التشابات في مجال ظهور اول نماذج الديمقراطية في المجتمعات الغربية والاسلامية.

٢- النقاط المشتركة في الظروف العامة: كما ذكرنا في الجدول رقم ١ فان هلد يصرح ان اهم الظروف العامة لنموذج الديمقراطية التكاملية هو ايجاد مجتمع مدني مستقل وعدم تدخل الدولة الى اقل حد ممكن، واقتصاد الاسواق يبتنى على اساس المنافسة، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحرر المرأة من الناحية السياسية مع المحافظة على اعمال المنزل التقليدية، ونظام الحكومات الوطنية وعلاقات دولية موسعة. بلاشك فان العديد من هذه الظروف قد توفرت في قطاعات كبيرة من المجتمعات الاسلامية. وفي الحقيقة بعد مرور عقود من الاستقلال السياسي لتلك الدول، تم استقرار انظمة للحكومة الوطنية في تلك المجتمعات وتم تثبيت حدودها السياسية الى حد ما. ومن جهة اخرى بعد ما نشطت مجموعات مختلفة، فقد توفرت لاول مرة، الارضية اللازمة لايجاد نوع من انواع المجتمعات المدنية المستقلة. وثمرة تلك النشاطات هي الجهود لتحرر المرأة في المالات السياسية والحيلولة دون تدخل الدولة في مجالات

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

الحياة الخاصة والاكتفاء في التمع المدني. فمـع اننـا لا يمكننا ان نغض النظر عن التميزات الناتجة عـن مـسيرة العولمة على مفهوم السيادة الوطنية والديمقراطيـة لكننـا نقول ان ظروف التمعات الاسلامية العامة تتشابه كثيراً بالظروف العامة لنموذج الديمقراطية التكاملية.

٣- النقاط المشتركة في الخصائص الاصلية: كمـا قلنا فان هلد يصرح ان اهم الخصائص الرئيسية لنمـوذج الديمقراطية التكاملية هو سيادة الشعب مع حق التصويت العام وتجزئة القوى وضمان ارتقاء الحقوق الفردية وخاصة حرية البيان والفكر، وتجزئة البرلمـان عـن الديمقراطيـة الحكومية والمشاركة الموسعة للمواطنين في مختلف قطاعات الحكومة. بلاشك ان مقارنة هذه الخصائص بالخـصائص الاساسية المقدمة لنموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة، تدل على ان هناك نقاط مشتركة عديدة. وفي الحقيقة ان شمس الدين والحائري بعد تقديمهما لنظريات جديدة في مجـال الحكومة الاسلامية قد خطوا خطوات هامة في تثبيت حق السيادة عن طريق التصويت وانتخاب النواب، وهذا مـا نراه بوضوح عند مقارنة سائر النظريات الموجودة في مجال الحكومة الاسلامية. بالاضافة الى ذلك فان تفويض كامل حق السيادة للشعب والذي طرحه شمس الدين والحائري، يوفر الارضية العامة لايجاد سائر الخـصائص الرئيـسية كتجزئة القوات وضمان الحقوق الفرديـة والمـشاركة الموسعة للمواطنين في الشؤون العامة. ويجب القـول ان التمعات الاسلامية الحالية ليست مؤهلة لقبـول بعـض الخصائص الاصلية لنموذج الديمقراطية التكاملية ومنـها تجزئة البرلمان عن الديمقراطية الحكومية. ومع ذلك فان مثل هذه الفروق لا يمكن تبريرها بالقياس مع الفروق الاخرى والخصائص الاصلية للنماذج المقترحة من قبل هلد.

٤- النقاط المشتركة في آراء المؤسسين: ان آخـر محور مشترك بين نموذجي الديمقراطية التكاملية والحكومة الاسلامية المنتخبة هي وجـود بعـض الآراء والافكـار المشتركة لدى مؤسسي هذين النموذجين. واذا ما قارّنـا باختصار، آراء شمس الدين والحائري بآراء جـان جـاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) وجان استوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٢) سنرى انه على الرغم من الاختلافات الناتجة عن الاختلاف الزمني والمكاني فان جميعهم يطالبون بتحكـيم حق سيادة الشعوب على مصيرها بأنفسها وتثبيت الحرية والعدالة السياسية والحقوقية للانسان وتحديد قدرة الدولة وانتخاب المسؤولين والسلطات التنفيذية وإحياء حقـوق المرأة السياسية ودعم حقوق الاقليـات وإزالـة الموانـع الموجودة في طريق التقدم الخلقي لافـراد التمـع. وفي الحقيقة ان روسو أكد على تفويض كامل حق الـسيادة للشعب وصرح بان اساس ومبدأ شرعية الدولة هو (العقد الاجتماعي). (روسو، ١٣٧٩: ٧٤) ومن وجهة نظـره فان هذا العقد يستوجب العدالة الـسياسية والحقوقيـة للانسان. (نفس المصدر: ١٢٤) وتوجد في آراء روسـو السياسية ابامات ناتجة عن اسلوب التعـبير والـشهودي الخاص به. (بلوم، ١٣٧٣: ٦٥٩) وجاء من بعده جـان استوارت ميل بنظرياته في مجال الحرية والديمقراطية وأزال العديد من الملابسات. وبعد تحريره (اطروحة عن الحرية) اراد تعيين طبيعة وحدود القدرة التي ينفذها التمع علـى الافراد. (ميل ١٣٦٣: ٢٥) وكان ميل يخالف اسـتخدام القدرة السياسية الاستبدادية وان حرمان الانسان من حقة الطبيعي لتحديد مصيره بنفسه يهـدد اسـاس الـشرف الانساني والعدالة الاجتماعية. ومن وجهة نظر ميل فـان الحكومة المنتخبة هي الحكومة الوحيدة وافضل حكومـة التي تلبي طلبات الانسان. (ميل، ١٣٦٩: ٧٨)، ومن اهم اوصاف هذه الحكومة، مشاركة الشعب واشرافه علـى جميع الامور. وعلى اية حال فان تقـدم روسـو وميـل بالنسبة لشمس الدين والحائري قد أثّـر في آراء هـذين العالمين المسلمين، وذلك ما نـراه بوضـوح في كتـاب (الحكمة والحكومة) للحائري. وقد اشار الحائري عـدة مرات لآثار روسو في كتابه ونقل عن روسـو مباشـرةً خمسة اجزاء في كتابه (العقد الاجتمـاعي) (الحـائري، ١٩٩٥: ٨٥-٨٦-٨٧-٩١-١٢٣) بالاضافة الى ذلـك فانه للبرهنة على نظرية الملكية المشاعة الشخصية قام بنقد

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

العقد الاجتماعي وخاصة من وجهة نظر روسـو (نفـس المصدر، ٨٧-٩٥) وما يهمنا في هذا المال هو ان الحائري يقوم بنقد العقد الاجتماعي في زمن لا تكون فيه المسألة من مشاكل علماء السياسة الاصلية في المتمعات الديمقراطيـة، وهذا ما يقرب الحائري من روسو والمعاصـرين لـه. وفي الحقيقة يريد الحائري كما فعل علماء القرن الثـامن عـشر والتاسع عشر ان يبرهن حق سيادة الشعب وتعيين مـصيره السياسي بنفسه. في حين ان الموضوع هذا يعتبر في الافكار السياسية الحديثة كأمر بديهي. وفي هذا المال اذا ما طالعنـا آثار شمس الدين السياسية سنرى انه بالعكس من الحائري لم يرغب في ذكر اسماء وآثار العلماء والفلاسفة الغـربيين في آثاره، مع ان نصوص مباحثه تدل على انه يعرف الاصـول والمبادئ السياسية الحديثة. وفي مجال تماثل بعض آراء شمس الدين وآثار جان استوارت ميل يمكننا ان نـشير كنمـوذج لمساعيهما المشتركة في مجال الحقوق والاقليات وحقوق المرأة. والى جانب جهاده العملي لتثبيت حقوق الاقليات (غـرى، ١٣٧٩: ٩٩-١٣٣) فان ميل بتحريره كتاب (رقّية المـرأة) (ميل، ١٣٧٧) قد بذل جهده لإحياء حقوق المرأة الـسياسية في عصره بالذات. وان شمس الدين الى جانب إلتفاته لمراعـاة حقوق الاقليات في المتمع الاسلامي، قام بتأليف كتاب (اهلية المرأة لتولى السلطة) (شمس الدين، ١٩٩٦) وبـذل جهـده لتثبيت حقوق المرأة السياسية في المتمعات الاسلامية.

٨- استنتاج

بعد دراسة آراء وافكار شمس الدين والحـائري الـسياسية، وخاصة نظريتي (ولاية الامة على نفسها) و(التوكيل المشاع للمالك الخاص) الابتكاريتين نرى ان هذين العالمين الشيعيين قد خطوا خطوات جبارة نحو تلاؤم الحكومة الاسلامية مع مبادئ الانظمة الديمقراطية. ومن اهم النتائج التي يمكننـا ان نستخلصها من آرائهما السياسية هي تفويض كامل حـق السيادة الى الشعب والعدالة السياسية والحقوقيـة لافـراد الشعب ونفي الحقوق الخاصة للرجال والمسلمين والـشيعة والفقهاء في المالات العامة، والمشاركة والقبول العام، واصل استجواب الزعماء وتجزئة القوى والنزعة القانونية. ويمكننا ان نلخص ذلك في نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبـة). وان مقارنة هذا النموذج بنماذج هلد التسعة تدل على ان هناك فروق جادة بين نموذج الديمقراطية التكاملية (روسو- ميل) ونموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة، لكن مشابهتها في مجال الظهور والظروف العامة والخـصائص الاصـلية وافكـار المؤسسين جعلت النموذجين قابلين للمقارنة. في حين انـه ليست هناك نقاط مشتركة بين نموذج الحكومة الاسـلامية المنتخبة والنماذج الاخرى للديمقراطية المطروحة من قبل هلد، بل ان الاختلافات الجادة في الظروف العامة والخـصائص الاصلية تجعلهما لا ينسجمان معاً.

٩- المصادر

١- بلوم، ويليـام تي. نظريـه هـاى نظـام سياسـى (بالفارسية)، ترجمه احمد تدين، طهران، آران، ١٣٧٣.

٢- الحائري اليزدي، مهـدي، حكمـت وحكومـت (بالفارسية)، لندن، انتشارات شادى، ١٩٩٥ م.

٣- حسيني، محمد، (كتابشناسى محمد مهـدي شمـس الدين) (بالفارسية)، فصلنامه كتابداى اسلامى، سال اول، شماره اول، بابيز ١٣٧٩.

٤- دال، رابرت، درباره دمكراسي (بالفارسية)، ترجمـه عباس مخبر، طهران، روشنكران، ١٣٦٩.

٥- رجايى، فرهنك، انديشه سياسى معاصر در جهـان عرب (بالفارسية)، تران، مركز مطالعات اسـتراتژيك خاورميانه، ١٣٨١.

٦- رضوى، مسعود، آفاق فلسفه از عقـل نـاب تـا حكمت احكام (بالفارسية)، (كفت وكـو بـا دكتـر حائرى يزدى)، طهران، فرزان روز، ١٣٧٩.

٧- روسو، ژان ژاك، قرارداد اجتماعى (بالفارسية)، متن ودر زمينه متن، ترجمه مرتضى كلانتريان، طهران، آكاه، ١٣٧٩.

٨- سيـسك، تيمـوتى دى، اسـلام ودمكراسـى (بالفارسية)، ترجمه شبانعلى برامبور وحـسن محـدثى، طهران، نشر نى، ١٣٨٠.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

٩- شمس الدين، محمد مهدى، العلمانيـة (تحليـل ونقـد للعمانية وتاريخاً في مواجهة المسيحية وهل تصلح لمـشاكل لبنان)، بيروت، مجد، الطبعـة الثانيـة ١٩٨٢. (الترجمـة الفارسية: حكومت منهاى دين (بررسى همه جانبه از مفهوم وتاريخ بيدايش علمانيت در رويارويى با اسلام ومسيحيت) ترجمه حسن شمس كيلانى، طهران، بى جا، ١٣٦٣).

١٠- شمس الدين، محمد مهدي، مطارحات في الفكـر المادي والفكر الديني، بيروت، دارالتعارف، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ/١٩٨٦ م.

١١- شمس‌الدين، محمد مهدي، في الاجتماع الـسياسي الاسلامي، محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٤١٢ ق/١٩٩٢ م. (الترجمة الفارسية: جامعة سياسي اسلامي، مباني فقهي وتاريخي، ترجمة مرتضى آيت الله زاده شيرازي، طهران، دانـشكاه تران، ١٣٨٠).

١٢- شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكـم والادارة في الاسلام، بيروت، الموسسه الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ/١٩٩٥ م. (الترجمة الفارسية: نظـام وحكومت ومديريت در اسلام، ترجمه وتحشيه مرتضى آيت الله زاده شيرازي، تران، دانشكاه تران، ١٣٧٥).

١٣- شمس الدين، محمد مهدي، اهليـة المـرأة لتـولّى السلطة، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسـات والنـشر، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م.

١٤- شمس الدين، محمد مهدي، التطبيع بين ضـرورات الانظمة وخيارات الامة، بـيروت، الموسـسة الدوليـة للدراسات والنشر، الطبعة الثالثه، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.

١٥- شمس الدين، محمد مهدي، (ردود سماحة آية الله الامـام الشيخ محمد مهدي شمس الدين على اسئله الاستاذ فؤاد ابراهيم). (باسخهاى مكتوب شيخ شمس الدين به سؤالات اسـتاد فؤاد ابراهيم در مورد ابعاد حكومت اسـلامى از نظـر شيعه كه براى درج در كتاب (الفقيه والدولة) در تاريخ ١٣ آوريل ١٩٩٧ نوشته شده است) موجود در سايت اينترنتي مجلس اعلاي شيعيان لبنان:

www.ShitteCouncilgove.1b .

١٦- شمس الدين، محمد مهدي، الاجتهاد والتجديـد في الفقه الاسلامي، بيروت، الموسسة الدوليـة للدراسـات والنشر، الطبعة الاولى، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م.

١٧- كديور، محسن، (تأملى در مساله ولايـت فقيـه) (بالفارسية) در مجموعه مقالات دغدغه هاى حكومـت دينى، طهران، نشر نى، ١٣٧٩.

١٨- كديور، محسن، نظريه هاى دولت در فقه شـيعه (بالفارسية)، طهران، نشر نى، ١٣٧٦.

١٩- كرى، جان، فلسفه سياسى استوارت ميل (بالفارسية)، ترجمه خشايار ديهيمى، طهران، طرح نو، ١٣٧٩.

٢٠- لاجوردى، حبيب، خاطرات دكتر مهدى حائرى يزدى (بالفارسية)، طهران، كتاب نادر، ١٣٨٠.

٢١- موسى، فرح، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بين وهج الاسلام وجليد المـذاهب، بـيروت، دارالهـادي، ١٤١٢ ق/١٩٩٢ م.

٢٢- ميل، جان اسـتوارت، رسـاله دربـاره آزادى (بالفارسية)، ترجمه جواد شيخ الاسلامى، طهران، علمى وفرهنكى، ١٣٦٣.

٢٣- ميل، جان استوارت، تأملاتى در حكومت انتخابى (بالفارسية)، ترجمه على رامين، طهران، نشر نى، ١٣٦٩.

٢٤- ميل، جان استوارت، كنيزك كردن زنان، ترجمـه خسروريكى، تران، بانو، ١٣٧٧.

٢٥- هلد، ديويد، مدل هاى دمكراسى (بالفارسـية)، ترجمه عباس مخبر، طهران، روشنگران، ١٣٦٩.

26-Esposito, John, The Islamic Threat, myth or Reality? Second Ed. Oxford university press.

27- Harridon Ross, Democracy, Newyork, Routledge, 1993.

28- Held, David, Models of Democracy, Second Ed.Polity and Stanford university press, 1996.

29- Parry,Geriant , "Types of Democracy" in The EncyClopedia of Democracy, London, Routledge, 1995.

30- Plamenats, John, Man and Society, Newyork, Longman, 1968 .

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]

مردم سالاری در آرای شیخ محمد مهدی شمس‌الدین و دکتر مهدی حائری یزدی و مقایسه آن با مدل دمکراسی تکاملی

محسن کدیور[1]، علی اکبر کمالی اردکانی[2]

در اندیشه سیاسی اندیشمندان معاصر شیعه سه جریان دیده می شود، اول اندیشمندانی که به طور کلی در زمان غیبت در حوزه عمومی قائل به وظیفه خاصی برای مؤمنان نیستند و دخالت فقها در این حوزه را به امور حسبیه محدود می سازند. دوم اندیشمندانی که قائل به نظریه ولایت فقیه هستند و سوم اندیشمندانی که ضمن نفی حق ویژه برای فقها در حوزه عمومی، معتقدند با رعایت ضوابط کلی دین، تعیین تکلیف حوزه عمومی به خود مردم واگذار شده است. شیخ محمد مهدی شمس الدین فقیه معاصر لبنانی با نظریه ابتکاری (ولایت امت بر خود) و دکتر مهدی حائری یزدی با نظریه ابتکاری (وکالت مالکان شخصی مشاع) از مهمترین متفکران دسته سوم هستند. این دو اندیشمند در آراء خود با واگذاری کامل حق حاکمیت به مردم، مدلی از دولت اسلامی ارائه کرده اند که می توان آن را (دولت انتخابی اسلامی) نامید. این مدل که برابری سیاسی و حقوقی انسانها، نفی حق ویژه برای مردان، مسلمانان، شیعیان و فقهاء در حوزه عمومی، مشارکت و رضایت عمومی، اصل پاسخگویی حکومتگران و قانونگرایی از مهمترین مبانی آن است، قابل مقایسه با مدل دمکراسی تکاملی (روسو – میل) یعنی یکی از مدل های نه گاه دمکراسی ارائه شده توسط دیوید هلد می‌باشد.

واژگان کلیدی: مردم سالاری، اندیشه سیاسی شیعه، محمد مهدی شمس الدین، مهدی حائری یزدی، دمکراسی تکاملی.

۱. استادیار گروه فلسفه دانشگاه تربیت مدرس

۲. دانشجوی دکتری علوم سیاسی دانشگاه تربیت مدرس

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.11.4.4.3]